

دور المراجع الخارجي في تأكيد تقديرات القيمة العادلة في البيئة  
المصرية "دراسة ميدانية"

دكتور

حسين سيد حسن عبدالباقي

٢٠١٨

## دور المراجع الخارجي في تأكيد تقديرات القيمة العادلة في البيئة المصرية "دراسة ميدانية"

دكتور: حسين سيد حسن عبد الباقي<sup>1</sup>

المخلص: تهدف الدراسة إلى قياس مستوى تطبيق المراجع الخارجي لمتطلبات مراجعة تقديرات القيمة العادلة عند مراجعة القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المصرية، وفقاً لمعيار المراجعة المصري (٥٤٥)، من خلال عينة بلغت (٦٥) من المراجعين في مكاتب المراجعة كبيرة الحجم، وقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS لتحليل البيانات واختبار الفروض. وقد توصل الباحث إلى أن المتوسط العام العام لتطبيق المراجعين لمتطلبات مراجعة تقديرات القيمة العادلة (٨٧%)، وأن أعلى مستوى تطبيق للمتغير المستقل الإفصاح عن القيمة العادلة (٨٩%)، وأقل مستوى تطبيق للمتغير المستقل الأول دراسة عمليات المنشأة وأنشطة الرقابة الملائمة وتقييم المخاطر المتعلقة بالقيمة العادلة (٨٢%).

الكلمات الرئيسية: القيمة العادلة - معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٣) - المراجع الخارجي - معيار المراجعة الدولي (٥٤٥)

**The Role of External Auditor to assurance fair value estimates in Egyptian environment, "A field study"**

**Abstract:** The objective of the study is to measure level of application by external auditor of requirements for auditing fair value estimates when audit financial statements of Egyptian economic units, in accordance with the Egyptian Audit Standard (545), through a sample of (65) auditors in large audit offices. SPSS program was used to analyze data and test hypotheses. The researcher found that the general public average for application of auditors to audit requirements of fair value estimates (87%), and highest level of application of the independent variable disclosure of fair value (89%), and lowest level application of first independent variable study established and the activities of appropriate controls and risk assessment related to the value Fair (82%).

<sup>1</sup> [h\\_sayed2008@yahoo.com](mailto:h_sayed2008@yahoo.com).

بيانات أساسية للباحث:

مدرس المحاسبة بأكاديمية الفراعنة - تليفون ٠١٢٢٤٧٣٩٣٠٣ - ٠١٠١٨٩٣٤٢١١

**Keywords: Fair value - IFRS 13 - External auditor - International Auditing Standard (545).**

١ - مقدمة:

تساعد معايير التقارير المالية الدولية **International Financial Reporting Standards IFRS** على تحقيق أهداف مستخدمي القوائم المالية، وتعتمد هذه المعايير على مفهوم القيمة العادلة **Fair value concept** بشكل أساسي، لقياس قيمة العناصر المحاسبية التي يتم عرضها بالقوائم المالية (Danimir Gulin et al., 2017). ولقد تم مناقشة موضوع القيمة العادلة على نطاق واسع في الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨ من خلال العديد من الدراسات (Kulikova et al., 2015).

ولقد تم تطوير معايير التقارير المالية الدولية ما بعد عام ٢٠٠٥، وعلى سبيل المثال معايير الأدوات المالية **Financial Instruments**، وتجميع الأعمال **Business Combinations**، وانخفاض القيمة **Impairment**، ومزايا العاملين **Employee benefits** والمدفوعات المبنية على أسهم **Share-based payments**، وأصبح استخدام القيمة العادلة **Fair value** بشكل كبير من أجل تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات. (L. Malone et al., 2016).

ويعتبر من أهم التغييرات في معايير التقارير المالية الدولية هو الاستخدام المتزايد للقيمة العادلة (Mala and Chand, 2012)، ويرى مؤيدو القياس على أساس القيمة العادلة **Fair value** أهمية القيمة العادلة، وأنها تعكس ظروف السوق الحالية، وتوفر المعلومات في الوقت المناسب التي تساعد على ترشيد القرارات، وبالتالي تزيد الشفافية **Transparency**، وتشجع الإجراءات التصحيحية السريعة (Malone et al., 2016).

وتهدف المراجعة الخارجية إلى التحقق من بيانات القوائم المالية، ووفقاً لمعيار المراجعة الدولي **ISA.200**، فإن الهدف والمبادئ العامة التي تحكم المراجعة هو تمكين المراجع من إبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت من جميع النواحي الجوهرية وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المحدد، وتتضمن مراجعة تقديرات القيمة العادلة المعروضة بالقوائم المالية الافتراضات التي قامت بها الإدارة لتطوير التقديرات ومعقولية التقديرات، وفعالية الرقابة الداخلية المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة، ويجب أن يوفر تقرير المراجع الخارجي مستوى تأكيد عن تقديرات القيمة العادلة (Dixon and Frolova, 2013).

ويتناول الباحث أهمية دور المراجع الخارجي في تأكيد تقديرات القيمة العادلة في البيئة المصرية، نظراً لأهمية القياس بالقيمة العادلة وتأثيراتها على نتائج النشاط والدخل الشامل، وكافة بنود القوائم المالية، وابرار دور المراجع الخارجي، وبيان التحديات التي تواجه المراجع الخارجي عند مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها، ولحدثة هذا الموضوع في البيئة المصرية.

## ٢ - مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث من تعدد الأسس المختلفة لقياس القيمة العادلة، وبحسب طبيعة النشاط والمعاملة، وكيفية التحقق من دقة القياس والإفصاح عن القيمة العادلة في كافة الظروف ، ويمكن للباحث صياغة المشكلة البحثية في ضوء أهمية وأهداف البحث ، واستناداً إلى ما سبق من خلال التساؤلان الآتيان:

- ما هي انعكاسات استخدام تقديرات القيمة العادلة في المحاسبة على الأداء المهني للمراجع الخارجي وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS، ومعايير المراجعة الدولية IAAS؟

- " ما هو مستوي تطبيق المراجع الخارجي لمتطلبات مراجعة تقديرات القيمة العادلة وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٤٥)؟".

## ٣- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان أسس المحاسبة عن القيمة العادلة وأهميتها، وبيان دور المراجع الخارجي في مراجعة بيانات القيمة العادلة بالقوائم المالية والإفصاح عنها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وبيان التحديات التي تواجه المراجع الخارجي عند مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها في البيئة المصرية.

## ٤- أهمية البحث:

تستخدم تقديرات القيمة العادلة في التطبيق المحاسبي، وتؤثر هذه التقديرات بشكل مباشر وغير مباشر على نتائج الأعمال والمركز المالي للوحدات الاقتصادية ، كما تؤثر على استمرار هذه الوحدات، واستناداً لما سبق تزيد مسؤولية المراجع الخارجي باعتباره وكيل عن المساهمين عند مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها بالقوائم المالية للمنشأة، وللحفاظ على رأس المال للوحدات الاقتصادية الذي يعتبر الضمان للدائنين.

#### ٥- منهج البحث:

يعتمد الباحث على كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات اللازمة للبحث، وتمثل المصادر الأولية في تصميم قائمة استقصاء، ويتم عرضها على المراجعين الخارجيين العاملين في مكاتب المراجعة الكبيرة في مصر، ولجمع البيانات اللازمة لإختبار الفروض، أما بالنسبة للمصادر الثانوية، فتم الاعتماد على المراجع والدوريات العلمية المتخصصة، من خلال تحليل وعرض الدراسات السابقة، بالإضافة إلى استخدام شبكة الإنترنت والمواقع المتخصصة، كما يعتمد الباحث في تحليل البيانات على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لمناسبته لطبيعة البحث، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللازمة من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات، واختبار فروض البحث، وذلك للتأكد من صحتها أو عدم صحتها.

#### ٦- حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على دراسة اسس الاعتراف والقياس والافصاح عن القيمة العادلة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS 13، دون غيره من معايير التقارير المالية ذات الصلة بالقيمة العادلة، كما يقتصر البحث على مراجعة تقديرات القيمة العادلة وفقاً لمعيار المراجعة الدولي ISA 545 دون غيره من معايير المراجعة.

#### ٧- فروض البحث:

اشتق الباحث فروض هذا البحث من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، وفي ضوء ذلك يعتمد البحث وفقاً لمشكلته وأهدافه على الفروض التالية:  
الفرض الأول (HO1): " لا يقوم المراجع الخارجي بفهم عمليات المنشأة وأنشطة الرقابة وتقييم المخاطر المرتبطة بمراجعة القياس والافصاح عن القيمة العادلة عند مراجعة القوائم المالية".

الفرض الثاني (HO2): "لا يقوم المراجع الخارجي بتقييم مدى مناسبة القياس والافصاح عن القيمة العادلة عند مراجعة القوائم المالية".

الفرض الثالث (HO3): "لا يقوم المراجع الخارجي باستخدام عمل الخبير عند تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة المتعلقة بقياس تقديرات القيمة العادلة عند مراجعة القوائم المالية".

الفرض الرابع (HO4): "لا يقوم المراجع الخارجي بوضع إجراءات مراجعة للاستجابة لمخاطر التحريفات الهامة في تقديرات القيمة العادلة عند مراجعة القوائم المالية".

الفرض الخامس (HO5): "لا يقوم المراجع الخارجي بتقييم مدى توافق الإفصاح عن القيمة العادلة مع إطار الإفصاح المالي للمنشأة عند مراجعة القوائم المالية".  
الفرض السادس (HO6): "لا يقوم المراجع الخارجي بتقييم نتائج إجراءات المراجعة والحصول على تأكيدات الإدارة والاتصال بالمسؤولين عن الحوكمة في المنشأة بشأن القياس والإفصاح عن القيمة العادلة عند مراجعة القوائم المالية".

#### ٨ - خطة البحث:

يتناول الباحث في خطه البحث النقاط التالية:

- الدراسات السابقة.
- الإطار النظري.
- الدراسة الميدانية.
- النتائج والتوصيات.
- الدراسات المستقبلية المقترحة
- المراجع.

#### ١/٨ الدراسات السابقة:

#### ١/١/٨ عرض أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث:

استهدفت دراسة (M. Ghafeer & A. Abdul Rahman , 2014) بيان تأثير القياس بالقيمة العادلة على قائمة الدخل، من خلال إعادة قياس الأصول المالية Financial Assets لشركة تأمين بالقيمة العادلة ومقارنة البيانات بالقياس على أساس التكلفة التاريخية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير كبير للقيمة العادلة على قائمة الدخل، وتبين أن الفروق معنوية عند المقارنة بين محاسبة القيمة العادلة ومحاسبة التكلفة التاريخية، كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق مبدأ القيمة العادلة يزيد من شفافية المعلومات المحاسبية، وذلك لتحسين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات الصلة بالقيمة العادلة، ويعد من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- تؤثر قياسات القيمة العادلة على الدخل الناتج من العمليات سواء بالزيادة أو بالانخفاض.
- تؤثر قياسات القيمة العادلة على صافي الدخل سواء بالزيادة أو بالانخفاض.
- تؤثر قياسات القيمة العادلة على الدخل الشامل سواء بالزيادة أو بالانخفاض.

- توجد فروق معنوية بين صافي الدخل والدخل من العمليات **Income from operations** باستخدام المبدأين: مبدأ التكلفة التاريخية **Historical Cost Principle**، ومبدأ القيمة العادلة **Fair Value Principle**.
- توجد فروق معنوية بين الدخل الشامل **Comprehensive Income** باستخدام المبدأين: مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ القيمة العادلة.

واستهدفت دراسة (Josef Jilek 2016) بيان تأثيرات القيمة العادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية في المؤسسات الائتمانية **Credit Institutions** ، وتوصلت إلى أن تطبيق القيمة العادلة يؤدي إلى زيادة حقوق المساهمين، وأن القيمة العادلة تصلح لقياس قيمة بعض الأدوات المالية **Financial Instruments** ، ومن بينها الأدوات المالية المشتقة مثل مبادلات أسعار الفائدة **Interest Rate Swaps** كأداة تحوط ، وأن معايير التقارير المالية الدولية تتميز بالحياد.

واستهدفت دراسة (M. Reaah & Sohaimat 2016) بيان العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة **Fair value accounting** ، والتغيرات في أسعار الأسهم **Changes in stock prices**، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التغيرات في القيمة العادلة تزيد من القوة التفسيرية للبيانات المالية، ويعكس التغيرات في أسعار الأسهم، وأنه يجب تطبيق محاسبة القيمة العادلة لضمان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، واللازمة لترشيد عملية اتخاذ القرار.

واستهدفت دراسة (L. Malone et al.2016) بيان أهمية الإفصاح عن بيانات القيمة العادلة لمحلي سوق الأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات تركز على البنود غير المحققة أو التي تتسم بعدم التأكد في القياس، مثل إعادة قياس الأصول المالية والأصول الأخرى وخسائر الاضمحلال، إلى جانب بنود أخرى عرضية، وعلى سبيل المثال نفقات الاندماج وإعادة الهيكلة، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن المحللين الماليين يقومون بتعديل الأرباح للوصول إلى معلومات أكثر فائدة لتقييم الأداء الحالي والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية **IFRS**، وتساعد الإدارة في تقدير التعديلات المطلوبة، ويهدف تعديل الأرباح إلى استبعاد البنود التي لا تعتبر جزء من الأرباح الأساسية للشركة، كما توصلت الدراسة إلى أن تعديلات الشركات على الأرباح تمثل عملية التواصل مع المحللين ومستخدمي التقارير المالية، بما يخدم مصلحة مستخدمي التقارير المالية وترشيد قرارات المستثمرين.

كما استهدفت دراسة ( Danimir Gulin et al., 2017 ) بيان أهمية معلومات القيمة العادلة للأصول والالتزامات لمستخدمي القوائم المالية، وتقييم معايير المحاسبة ذات الصلة بالقيمة العادلة، من أجل خدمة مصلحة مستخدمي القوائم المالية **Financial Statement Users**، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستخدمي القوائم المالية لديهم اهتمامات مختلفة، وأن مفهوم القيمة العادلة يساهم في تحقيق مصالح مستخدمي القوائم المالية بشكل فردي، حسب الحاجة إلى معلومات القيمة العادلة، ولم يتم الوفاء بمصالح مستخدمي القوائم المالية الآخرين، وأن تطبيق القيمة العادلة يؤدي إلى تحقيق أهداف فئة معينة من مستخدمي القوائم المالية، وأن تطبيق القيمة العادلة له تأثير كبير على الخصائص النوعية **Qualitative Characteristics** للمعلومات المحاسبية.

وتناولت دراسة ( Oyebisi et al., 2018 ) وجهة نظر أصحاب المصلحة **Stakeholders** بشأن قياس القيمة العادلة **Fair Value** وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي **IFRS 13**، وكشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود ارتباط بين معيار التقارير المالية الدولي **IFRS 13** وزيادة متطلبات الإفصاح وقرارات الاستثمار، كما كشفت النتائج عن وجود اختلافات في وجهة نظر الأكاديميين والمراجعين فيما يتعلق بتأثير زيادة مستوى الإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي **IFRS 13** على قرارات الاستثمار.

واستهدفت دراسة ( Wike Pratiwi 2018 ) بيان أسس القياس المحاسبي لقيمة الأصول البيولوجية **Biological Assets** باستخدام نموذج القيمة العادلة، وبيان أهمية القياس بالقيمة العادلة، ومدى فعالية قياس قيمة الأصول البيولوجية باستخدام نموذج القيمة العادلة، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود تغيرات كمية ونوعية في قيمة الأصول البيولوجية، كما توجد اختلافات في المعالجة المحاسبية بين الشركات، وأن الطريقة الأنسب لقياس قيمة الأصول البيولوجية تستند إلى القيمة العادلة لهذه الأصول على أساس أسعار السوق.

كما استهدفت دراسة ( Appah, Ebimobwei & Ogiriki, Tonye 2018 ) بيان التحديات التي تواجه المراجعين عند مراجعة قياسات القيمة العادلة والإفصاح عنها، وأظهرت نتائج الدراسة أن محاسبة القيمة العادلة **Fair Value Accounting** تشكل تحديات فنية أكبر للمراجعين بالمقارنة بمحاسبة التكلفة التاريخية، وأن المراجعين يواجهوا صعوبات كثيرة في مراجعة تقديرات القيمة العادلة، بسبب نقص المعلومات الموثوقة الكافية عن القيمة العادلة، وافتقار المراجعين إلى المعرفة الفنية **Technical Knowledge** حول القيمة العادلة، وصعوبة التحقق من قياس القيمة العادلة، وزيادة الوقت المستغرق في مراجعة تقديرات القيمة العادلة، واختلاف أساليب تقييم الأصول والالتزامات من صناعة لأخرى.

كما استهدفت دراسة (Daifei Yao et al., 2018) بيان العوامل التي توضح الخيارات المحاسبية للبنوك لاستخدام مدخلات تقييم المستوى الثالث من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة، وتم جمع بيانات الدراسة من عينة من البنوك الدولية خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن حوافز تقدير القيمة العادلة من خلال المستوى الثالث هي إدارة الأرباح Earnings Management ، وترتبط بالمحددات على مستوى البنوك مثل ربحية البنك، وحجم البنك، ونسبة رأس المال من الدرجة الأولى، واختيار مكتب المراجعة من المكاتب الأربعة الكبار Big 4 ، ومحددات على مستوى الدولة مثل تطوير سوق رأس المال، والسيولة Liquidity ، والتطبيق القانوني Legal Enforcement، وشفافية التقارير المالية Financial Reporting Transparency ، كما توصلت الدراسة إلى أن سلوك الانتقال إلى المستوى الثالث في قياس القيمة العادلة مرتبط بالتغيرات في خصائص البنك.

واستهدفت دراسة (Leonard et al., 2018) مقارنة أثر القياس بالقيمة العادلة وأثر القياس بالتكلفة التاريخية على أداء الشركات، وتم الحصول على بيانات الدراسة من القوائم المالية المنشورة لعشرة شركات عن الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١١ نظام المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية Historical Cost Accounting، والسنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦ نظام المحاسبة على أساس القيمة العادلة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ايجابية بين القياس بالقيمة العادلة والقياس بالتكلفة التاريخية، ولكنها غير معنوية، وأن القياس بالقيمة العادلة لا يؤثر على العائد على السهم، والعائد على حقوق الملكية في الشركات، كما توصلت الدراسة إلى أن القياس بالقيمة العادلة لا يؤدي إلى تغيير معنوي في أداء الشركات.

#### ٢/١/٨ تقييم الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات السابقة أهمية القياس المحاسبي باستخدام نموذج القيمة العادلة، لتقديم معلومات ملائمة لاتخاذ القرار، ولبیان القيمة الاقتصادية الحقيقية لعناصر الأصول والالتزامات، وللتنبؤ بالأرباح المستقبلية للمنشأة، كما تناولت دراسات أخرى الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة، وبيان صعوبات القياس بالقيمة العادلة، وصعوبات مراجعة قياسات القيمة العادلة والتحقق منها، وصعوبات مراجعة الإفصاح عنها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، والتي تواجه المراجع الخارجي، وتم إجراء هذه الدراسات في بيئات دولية ومحاسبية مختلفة، ويتناول الباحث دراسة دور المراجع الخارجي في تأكيد تقديرات القيمة العادلة في البيئة المصرية، وذلك في ظل صدور معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) الخاص بقياس القيمة العادلة، والذي يطبق اعتباراً من أول يناير ٢٠١٦، وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ ، والذي يعد ترجمة لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS.13 ، وفي ضوء معيار

المراجعة المصري رقم ( ٥٤٥ ) الخاص بمراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها، وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم ( ١٦٦ ) لسنة ٢٠٠٨ ، والذي يعد ترجمة لمعيار المراجعة الدولي (ISA 545).

٢/٨ الإطار النظري:

١/٢/٨ القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة:

عرض معيار التقارير المالية الدولي IFRS.13 (IFRS.13, par. 62) ثلاثة مدخل للتقييم هي: مدخل السوق The Market Approach، ومدخل الدخل The Income Approach، ومدخل التكلفة The Cost Approach، وعند قياس القيمة العادلة يجب على المنشأة مراعاة ما يلي:

- استخدام أسلوب القياس الذي يخفض من الأحكام والافتراضات الشخصية، ويقلل من استخدام المدخلات التي يصعب تحديدها وملاحظتها.  
- تحديد مستويات للقيم التي يتم الحصول عليها للقيمة العادلة باستخدام أساليب القياس المتنوعة.

- أسباب اختلافات قياس القيمة العادلة باختلاف أساليب القياس المتنوعة.  
ويستخدم مدخل السوق عند قياس القيمة العادلة عند توافر معلومات عن الأسعار بالسوق، والتي تنطوي على أصول مطابقة أو مماثلة، ويتم استخدام أسلوب السعر المدفوع للحصول على أصل مماثل أو مطابق أو الأسعار المقارنة مثل الأسعار المسددة في المعاملات، مثل معاملات الدمج Mergers والاستحواذ Acquisitions. ويرتبط هذا المدخل بشكل مباشر بالهدف من معيار IFRS13، ومن أمثلة ذلك سوق الأسهم ( M. Ghafeer & Abdul Rahman , 2014).

ويقوم مدخل الدخل على تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ بالقيمة الحالية المخصومة، وتستخدم عادة طريقة التدفقات النقدية المخصومة Discounted Cash Flow Method (DCF)، ويمثل معدل العائد الذي يستخدم لتحويل التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمة الحالية Present Value (IFRS.13, Paras. 26, 27, 70). ويتضمن هذا المدخل تحويل التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمة حالية واحدة، ويستخدم هذا المدخل في حالة عدم وجود سعر بالسوق، أو السوق غير نشط. (M. Ghafeer & Abdul Rahman , 2014).

ويصف معيار التقارير المالية الدولي IFRS. 13 كيفية قياس القيمة العادلة، ويطبق هذا المعيار على الفترة التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠١٣، كما عرف هذا المعيار القيمة العادلة بأنها السعر الذي يتم استلامه حين بيع أصل ، أو سداده لتحويل التزام في معاملة منتظمة

**Orderly Transaction** بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس **Measurement Date**، وبمعنى آخر فإن القيمة العادلة هي السعر المقدر لتحويل أصل أو التزام بين أطراف لديها المعرفة والرغبة، ويعكس هذا السعر مصالح هذه الأطراف. ويتطلب معيار التقارير المالية الدولي **IFRS. 13** بالإضافة إلى ما سبق عند قياس القيمة العادلة ما يلي:

- تحديد نوع السوق الملائم للقياس، هل هو السوق الرئيسي أم سوق أخرى؟
- تحديد المشاركون في السوق وخصائصهم.
- تحديد مدخلات عملية التقييم، وهل يمكن ملاحظتها ورصدها أم غير قابلة للرصد؟
- استخدام أساليب التقييم المناسبة، وتحديد افتراضات ومزايا كل أسلوب، وتقييم النتائج.

- استخدام أحكام وافتراضات مناسبة للقياس.

كما يشير معيار التقارير المالية الدولي **IFRS.13** إلى مدخل التكلفة كأحد المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة، والذي يعبر عن تكلفة الاستبدال الحالية **Current Replacement Cost** (Erenst & Young, 2012). ويعتمد هذا المدخل على تقدير التكلفة الاستبدالية للأصول المراد تقييمها، ويعرف بالتكلفة الاستبدالية الحالية في نظرية المحاسبة، ويتم احتساب التكلفة على أساس الأصل الجديد، مع الأخذ في الاعتبار تقادم الأصل الحالي، ويستخدم هذا المدخل في حالة وجود سوق غير نشط. ( M. Ghafeer & Abdul Rahman , 2014 ).

كما نص معيار التقارير المالية الدولي **IFRS.13** بشأن قياس القيمة العادلة على أن يجب على المنشأة استخدام أساليب تقييم تتناسب مع الظروف المحيطة بها، والتي تتوفر بشأنها بيانات لقياس القيمة العادلة، وتعظيم استخدام المدخلات ذات الصلة، والتي يمكن رصدها وملاحظتها، والاعتماد عليها بشكل أساسي عن المدخلات غير القابلة للرصد **Unobservable Inputs**. (Blaik Wilson et al., 2012)، ويتضمن معيار التقارير المالية الدولي **IFRS.13** تسلسل هرمي للقيمة العادلة **Fair Value Hierarchy** بحسب أولوية استخدام قياس القيمة العادلة، وهذا التسلسل مكون من ثلاثة مستويات، يوضحها الجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1): التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وفقاً لمعيار IFRS.13

المستوى	التسلسل الهرمي للقيمة العادلة
المستوى (1)	الأسعار المعلنة في سوق نشط Active Market للأصول والالتزامات المماثلة، والتي يمكن أن تصل إليها المنشأة في تاريخ القياس.
المستوى (2)	المدخلات التي يمكن ملاحظتها Observable Inputs، بخلاف الأسعار المعلنة
المستوى (3)	المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها Unobservable Inputs أو رصدها.

(المصدر: Ernest & Young, P.7)

٢/٢/٨: أثر القيمة العادلة على جودة التقارير المالية:

توجد بعض الانتقادات الموجهة إلى نموذج التكلفة التاريخية، من حيث كونه لا يقدم معلومات ملائمة لاتخاذ القرار، ولا يعبر هذا النموذج عن القيمة الاقتصادية الحقيقية للأصول والالتزامات، ولقد أدى ذلك إلى ظهور معيار التقارير المالية الدولي IFRS 13 الخاص بقياس القيمة العادلة في عام ٢٠١١، ويطبق اعتباراً من عام ٢٠١٣، وجاء هذا المعيار نتيجة لمشروع التقارب بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، ومجلس المحاسبة المالية FASB، وترتب عن ذلك ظهور معيار عالمي واحد لقياس القيمة العادلة، ويعرف معيار التقارير المالية الدولي IFRS 13 القيمة العادلة بأنها السعر الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو المدفوع لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (Thornton, 2011).

وتتمثل محاسبة القيمة العادلة Fair value accounting في إعادة تقييم الأصول والالتزامات غير المباعة على أساس أسعار السوق وفقاً لأساس منتظم، ولذلك فإن القيمة العادلة هي القيمة التي يحددها السوق، وليس من خلال التقارير المالية للشركة (Appah, 2018).

ويعتبر قياس قيمة العناصر المحاسبية عاملاً حاسماً لتحديد الموقف الاقتصادي الحقيقي لمنشآت الأعمال، وتساعد محاسبة القيمة العادلة على توحيد عملية القياس، وتخفيض التباين في المعلومات المحاسبية، وعرض القيمة الاقتصادية الحقيقية للأصول والالتزامات، وعرض نتائج الأعمال المعبرة عن حقيقة الوضع الاقتصادي للمنشأة، وتعزز الإفصاح عن القيمة العادلة، وتحقق شفافية المعلومات المحاسبية، وتساهم في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية، ولذلك تحقق القيمة العادلة جودة التقارير المالية المنشورة. (Oyebisi et al., )

(2018) ، ويرى (Jordan et al. 2013) أنه من المرجح أن يتم إعداد كافة التقارير المالية على أساس مفهوم القيمة العادلة مستقبلاً، وأن يتم استخدام هذا المفهوم لقياس قيمة كل عناصر القوائم المالية، وذلك لأن القياس باستخدام نموذج القيمة العادلة يجعل المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية أكثر ملاءمة لمتخذ القرار. كما يرى (Magnan et al. 2015) أن معلومات القيمة العادلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيمة السوقية لأسهم الشركة، وتظهر القيمة الاقتصادية الحقيقية لأصول والتزامات الشركة وفقاً لأسعار السوق، على عكس معلومات التكلفة التاريخية التي لا تكون لها أي صلة بالقيمة السوقية للأسهم.

وتؤثر عدم الشفافية والقابلية للمقارنة على جودة المعلومات المقدمة في أسواق رأس المال، ولذلك تعتبر جودة التقارير المالية مصدر تساؤلات مستخدمي القوائم المالية، بسبب أهمية دور المعلومات لكفاءة عمليات أسواق المال، ويجب أن تساهم القيمة العادلة في ترشيد القرارات في مجتمع الأعمال. (L. Malone et al., 2016).

ولقد صدر قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بشأن معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥، ونشر هذا القرار في الوقائع المصرية العدد ١٥٨ تابع (أ) في ٩ يوليو ٢٠١٥، ويتضمن هذا القرار المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٥) الخاص بقياس القيمة العادلة، ويسري تطبيق هذا المعيار اعتباراً من أول يناير ٢٠١٦، وذلك لمواكبة التطورات في معايير التقارير المالية الدولية، ويعتبر هذا المعيار ترجمة لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS 13.

٣/٢/٨ :مراجعة قياس القيمة العادلة والافصاح عنها:

يحدد معيار المراجعة الدولي (ISA 540) إجراءات مراجعة تقديرات القيمة العادلة، ويجب على المراجع الخارجي مراجعة أساليب تقدير القيمة العادلة، وتقييم الافصاح المرتبط بالقيمة العادلة، وأن يحصل على تأكيد مكتوب من الإدارة بأن الافتراضات الهامة المستخدمة في تقديرات القيمة العادلة معقولة (Appah, Ebimobowei, 2018).

ويساعد معيار التقارير المالية الدولي IFRS 13 على زيادة متطلبات الافصاح فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة، وبالتالي يزيد مستوى الشفافية، ويؤدي ذلك إلى إمداد المستثمرين بالمزيد من المعلومات المحاسبية التي تساعد في ترشيد قراراتهم الاستثمارية. (Oyebisi et al., 2018). ويوفر معيار المراجعة الدولي (ISA 540) إرشادات لمراجعة قياس القيمة العادلة والافصاح عنها، ويمكن عرض أهم هذه الإرشادات على النحو التالي : (ISA 540) :

١/٣/٢/٨ : تجميع أدلة الإثبات المرتبطة بالقيمة العادلة:

يجب على المراجع الخارجي الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة للتأكد من أن قياسات وإفصاحات القيمة العادلة تتمشى مع إطار إعداد التقارير المالية المطبق في المنشأة.

٢/٣/٢/٨ : دراسة إجراءات المنشأة لتحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة:

ينبغي على المراجع الخارجي أن يتفهم إجراءات المنشأة لتحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة وأنشطة الرقابة ذات الصلة التي تكفي لتحديد وتقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر على مستوى التأكيد ولتصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية.

٣/٣/٢/٨ : تقييم مخاطر التحريف الهام المرتبط بالقيمة العادلة:

ينبغي على المراجع الخارجي تحديد وتقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر على مستوى التأكيد المرتبط بقياسات وإفصاحات القيمة العادلة في القوائم المالية لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الإضافية.

٤/٣/٢/٨ : تقييم قياسات وإفصاحات القيمة العادلة:

يجب على المراجع الخارجي أن يقوم بتقييم ما إذا كانت قياسات وإفصاحات القيمة العادلة في القوائم المالية متسقة مع إطار إعداد التقارير المالية المطبق في المنشأة.

٥/٣/٢/٨ : الحصول على أدلة تنفيذ طريقة القياس:

ينبغي على المراجع الخارجي الحصول على أدلة عن نوايا الإدارة لتنفيذ أسلوب عمل محدد ، متى كان ذلك متعلقاً بقياسات وإفصاحات القيمة العادلة في ظل إطار إعداد التقارير المالية المطبق، وأن يدرس مدى قدرتها على فعل ذلك.

٦/٣/٢/٨ : تقييم طريقة القياس بالقيمة العادلة:

تكون الطرق البديلة لقياس القيمة العادلة متاحة في ظل إطار إعداد التقارير المالية المطبق بمعرفة المنشأة ، أو قد تكون طريقة القياس غير موصوفة ، وينبغي على المراجع الخارجي تقييم ما إذا كانت طريقة القياس مناسبة في تلك الظروف وفي ظل إطار إعداد التقارير المالية المطبق في المنشأة.

٧/٣/٢/٨ : تحديد مدى الحاجة لاستخدام خبير:

يجب على المراجع الخارجي تحديد مدى الحاجة لاستخدام خبير، قد يكون لدى المراجع الخارجي المهارات والمعارف الضرورية لتخطيط وأداء إجراءات المراجعة للقيم العادلة، أو يمكن أن يقرر استخدام عمل أحد الخبراء.

٨/٣/٢/٨ : تصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية:

يتعين على المراجع الخارجي أن يقوم بتصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية لمواجهة مخاطر التحريف الهام والمؤثر التي تم تقييمها للتأكدات المرتبطة بقياسات المنشأة للقيمة العادلة والإفصاح عنها.

٩/٣/٢/٨ : تقييم افتراضات الإدارة:

ينبغي على المراجع الخارجي عندما يتوصل إلى وجود خطر جوهري مرتبط بالقيمة العادلة، متى أمكن ذلك القيام بتقييم ما إذا كانت الافتراضات الهامة التي تستخدمها الإدارة في قياس القيمة العادلة مأخوذة منفردة أو ككل توفر الأساس لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة في القوائم المالية للمنشأة. كما ينبغي على المراجع الخارجي أن يقوم بأداء إجراءات مراجعة على البيانات المستخدمة لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة، وتقييم ما إذا كان قد تم تحديد قياس القيمة العادلة تحديداً ملائماً استناداً على مثل هذه البيانات وعلى افتراضات الإدارة.

١٠/٣/٢/٨ : إجراء تقدير مستقل للقيمة العادلة:

يمكن للمراجع الخارجي أن يقوم بعمل تقدير مستقل للقيمة العادلة (على سبيل المثال باستخدام نموذج من عمل المراجع الخارجي) ، وذلك لتدعيم قياس المنشأة للقيمة العادلة. وعند القيام بعمل تقدير مستقل باستخدام افتراضات الإدارة يقوم المراجع الخارجي بتقييم هذه الافتراضات، وبدلاً من استخدام افتراضات الإدارة يمكن أن يقوم المراجع الخارجي بوضع افتراضات منفصلة، وذلك لمقارنة النتائج المستخرجة بقياس الإدارة للقيمة العادلة.

١١/٣/٢/٨ : دراسة تأثير الأحداث اللاحقة:

يتعين على المراجع الخارجي أن يضع في اعتباره تأثير الأحداث اللاحقة على قياسات وإفصاحات القيمة العادلة في القوائم المالية.

١٢/٣/٢/٨ : مراجعة الإفصاح عن القيمة العادلة:

يجب على المراجع الخارجي أن يقوم بتقييم ما إذا كانت الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة، والتي قامت بها المنشأة تستوفي متطلبات إطار إعداد التقارير المالية. ويعتبر الإفصاح عن بيانات القيمة العادلة جانب هام من جوانب القوائم المالية في كثير من أطر إعداد التقارير

المالية. وغالباً ما يكون عمل إفصاح القيمة العادلة مطلوب بسبب صلته بالمستخدمين عند تقييم أداء المنشأة ومركزها المالي. وبالإضافة إلى بيانات القيمة العادلة التي يتطلبها إطار إعداد التقارير المالية المطبق ، فإن بعض المنشآت تقوم طواعية بالإفصاح عن بيانات إضافية خاصة بالقيمة العادلة في إيضاحات القوائم المالية.

ويتم الإفصاح عن طريقة التقدير والافتراضات الهامة المستخدمة بطريقة ملائمة طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق ، وعلى المراجع الخارجي دراسة ما إذا كانت المعلومات المفصوح عنها طواعية غير مناسبة في سياق القوائم المالية.

١٣/٣/٢/٨ : تقييم نتائج إجراءات المراجعة:

يجب المراجع الخارجي تقييم مدى كفاية وملائمة أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ، وكذا مدى اتفاق هذه الأدلة مع أدلة المراجعة الأخرى والتي تم الحصول عليها، وتم تقييمها أثناء عملية المراجعة عند عمل التقييم النهائي فيما إذا كانت قياسات وإفصاحات القيمة العادلة في القوائم المالية تتسق مع إطار إعداد التقارير المالية المطبق الخاص بالمنشأة.

١٤/٣/٢/٨ الحصول على إقرارات الإدارة:

يتعين على المراجع الخارجي أن يحصل على إقرارات مكتوبة من الإدارة تتعلق بمعقولية الافتراضات الهامة، بما في ذلك ما إذا كانت تعكس بصدق نية الإدارة وقدرتها على تنفيذ بعض طرق العمل المحددة نيابة عن المنشأة متى كانت ذات صلة بقياسات وإفصاحات القيمة العادلة.

١٥/٣/٢/٨ الاتصال بالمسؤولين عن الحوكمة:

يجب على المراجع الخارجي أن يقوم بالاتصال بالمسؤولين عن الحوكمة لإبلاغهم بأمور في المراجعة ذات أهمية للحوكمة، وبسبب عدم التأكد الذي يرتبط غالباً ببعض قياسات القيمة العادلة ، فإن التأثير المحتمل لأي من الأخطار الهامة على القوائم المالية يمكن أن يمثل أهمية للحوكمة فعلى سبيل المثال، يدرس المراجع الخارجي توصيل طبيعة الافتراضات الهامة المستخدمة في قياس القيمة العادلة ، ودرجة عدم الموضوعية المتعلقة بوضع الافتراضات، والأهمية النسبية للبنود التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالنسبة للقوائم المالية ككل للمسؤولين عن الحوكمة.

٤/٢/٨ : تحديات مراجعة تقديرات القيمة العادلة:

تم الاعتراف على نطاق واسع بتحديات مراجعة تقديرات القيمة العادلة، وتم التأكيد على أن محاسبة القيمة العادلة في إطار إعداد التقارير المالية تشكل تحدياً للمراجعين، وتعرض المراجعة للمخاطر بسبب تقديرات القيمة العادلة. (Johnson, 2007). كما توصلت دراسة

(Ramanna and Watts, 2009) إلى أن تقديرات القيمة العادلة لا يمكن التحقق منها، ويعد نقص المعرفة لدى المراجعين أحد التحديات الرئيسية في مراجعة بيانات القيمة العادلة. ويرى (Johnson, 2007) أن المراجعين ليس لديهم التدريب الكافي لمراجعة تقديرات القيمة العادلة بالقوائم المالية، والتي يتم إعدادها بمعرفة إدارة الشركة، وأن المراجعين ليس لديهم القدرة على التحقق من أن إدارة الشركة قد اتخذت الخيارات الصحيحة المرتبطة بقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها.

كما يرى (Kumarasin, 2011) أن مراجعة القيمة العادلة للأصول والالتزامات الخاضعة للأسواق غير النشطة تشكل تحدياً خاصاً للمراجعين، ويرى (Benston, 2008) أنه من المستحيل على المراجعين التحقق من صحة تقديرات القيمة العادلة من جانب إدارة المنشأة. كما يرى (Singh and Doliya 2015) أن المراجعين لا يواجهوا مشاكل عند مراجعة القيمة العادلة التي تم قياسها وفقاً للمستوى الأول في القياس الذي يعتمد على الأسعار المعلنة في السوق النشط، ولكن تتصاعد المشاكل عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة التي تعتمد على المستوى الثاني والثالث للقياس.

ويواجه التقدير باستخدام المستوى الثالث مخاطر الأخطاء أو التحيز الإداري المتعمد في اختيار نموذج التقييم، وفي الافتراضات والمدخلات الأخرى المستخدمة لتقدير القيمة العادلة، ولقد تضمن تقرير مجلس معايير المراجعة الدولية **International Auditing and Assurance Standard Board** في عام ٢٠٠٨ عدداً من التحديات التي تواجه المراجعين عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة، وتتضمن هذه التحديات تقييم افتراضات الإدارة، ومدى توافر الأدلة وموثوقيتها، واتساع حجم الأصول والالتزامات التي يمكن قياسها بالقيمة العادلة، وتعقيد أساليب التقييم المستخدمة في القياس بالقيمة العادلة. (Appah, Ebimobwei, 2018).

ويرى (Wood et al., 2009) أن المراجع الخارجي يواجه مخاطر متزايدة عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة، وبخاصة عند استخدام نماذج التقييم من قبل عملاء المراجعة لقياس قيمة الأدوات المالية المعقدة **Complex financial instruments**، كما يرى (Bell and Griffin 2012) أنه يجب على المراجع جمع واختبار الأدلة المناسبة والكافية لتأكيد تقديرات القيمة العادلة.

٣/٨ الدراسة الميدانية:

١/٣/٨ الهدف من الدراسة الميدانية :

قياس مستوى تطبيق المراجعين الخارجيين لمتطلبات معيار المراجعة المصري رقم (٥٤٥) بشأن مراجعة تقديرات القيمة العادلة في البيئة المصرية، وبيان التحديات التي تواجه المراجعين عند مراجعة قياسات القيمة العادلة والافصاح عنها في البيئة المصرية.

٢/٣/٨ متغيرات الدراسة:

١/٢/٣/٨ المتغير التابع: القيمة العادلة (Y)

٢/٢/٣/٨ المتغيرات المستقلة:

- ١- فهم عمليات المنشأة وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر ( $X_1$ )
- ٢- تقييم مناسبة القياس والافصاح عن القيمة العادلة ( $X_2$ )
- ٣- استخدام المراجع لعمل الخبير عند تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة ( $X_3$ )
- ٤- إجراءات المراجعة للاستجابة لمخاطر التحريفات الهامة ( $X_4$ ).
- ٥- تقييم مدى توافق الافصاح عن القيمة العادلة مع إطار الافصاح المالي للمنشأة ( $X_5$ ).

- ٦- تقييم نتائج إجراءات المراجعة والحصول على تأكيدات الإدارة والاتصال بالمسؤولين عن الحوكمة في المنشأة ( $X_6$ ).

٣/٣/٨ بيانات الدراسة الميدانية:

تتطلب هذه الدراسة نوعين من البيانات هما:

أ- بيانات ثانوية :

تتمثل في البيانات التي أمكن الحصول عليها من خلال الاطلاع على أدبيات المراجعة، فيما يتعلق بموضوع الدراسة ، ومن خلال الدراسات السابقة.

ب- بيانات أولية : تتمثل في بيانات الجانب الميداني من الدراسة، والتي تم تجميعها من مفردات العينة، لاختبار فروض الدراسة، ويتم ذلك من خلال عرض قائمة الاستقصاء على عينة من المراجعين الخارجيين الذين تم اختيارهم من مكاتب المراجعة الكبيرة العاملة في مصر، والتي تشمل مجموعة من العبارات اللازمة لجمع البيانات المطلوبة والتي تتمثل في ما يلي :

١- مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الخارجيين في مكاتب المراجعة في مصر.

٢- عينة الدراسة : تشمل عينة الدراسة على (٨٠) مراجعاً خارجياً يعملون في عشرة مكاتب مراجعة كبيرة تعمل في مصر، وتم توزيع قوائم الاستقصاء عليهم، وقد تم استرجاع (٦٥) قائمة منها صالحة للتحليل الاحصائي، وهي تمثل نسبة مئوية قدرها (٨١.٢٥%)، وهي نسبة مرتفعة ومعقولة قياساً للأبحاث المماثلة. ولقد اختار الباحث العينة من مكاتب المراجعة الكبيرة ، لكون هذه المكاتب تقوم بمراجعة القوائم المالية لشركات كبيرة تطبق في الغالب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) الخاص بقياس القيمة العادلة، والذي يعد ترجمة لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS13.

٣- قائمة الاستقصاء : قام الباحث بعمل دراسة استطلاعية، وبعد تصحيح الأخطاء التي وقع فيها الباحث قام بتصحيحها، وعرضها على عينة الدراسة، وعلى ضوء ما وجده الباحث قام بتوزيع (٨٠) استمارة على المراجعين الخارجيين في مكاتب المراجعة المصرية ، واعتمد الباحث على طريقة التسليم والاستلام المباشر. وبلغت الاستثمارات التي أرادت للباحث وبها عيوب في الرد من جانب المستقصين (١٥) استمارة، وبالتالي فإن الاستثمارات التي جاءت صحيحة وقابلة للتحليل الاحصائي (٦٥) استمارة بنسبة (٨١.٢٥%)، وهي نسبة جيدة للتحليل الاحصائي، ويوضح الجدول رقم (٢) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمكاتب المراجعة كما يلي :

جدول رقم (٢): توزيع عينة الدراسة وفقاً لمكاتب المراجعة الكبيرة العاملة في مصر

م	مكتب المراجعة	عينة الدراسة		عينة الدراسة الفعلية	
		عدد المراجعين	النسبة	عدد المراجعين	النسبة
١	مكتب حازم حسن وشركاه KPMG	١٠	%١٢.٥	٨	%١٠
٢	مكتب د. أحمد مصطفى شوقي	٨	%١٠	٦	%٧.٥
٣	مكتب مجدي حشيش	٨	%١٠	٧	%٨.٧٥
٤	مكتب رزق وديد رزق الله	٨	%١٠	٦	%٧.٥
٥	مكتب محمد نبيل عزمي	٧	%٨.٧٥	٦	%٧.٥
٦	مكتب صبحي برسوم جرجس	٨	%١٠	٧	%٨.٧٥
٧	مكتب مجدى كامل صالح	١٠	%١٢.٥	٧	%٨.٧٥
٨	مكتب حافظ مصطفى راغب	٧	%٨.٧٥	٦	%٧.٥
٩	مكتب د. عبد العزيز حجازي	٦	%٧.٥	٥	%٦.٢٥
١٠	مكتب وحيد الدين عبد الغفار	٨	%١٠	٧	%٨.٧٥
	الاجمالي	٨٠	%١٠٠	٦٥	%٨١.٢٥

وقد استخدم الباحث قائمة الاستقصاء بغرض قياس مستوى تطبيق المراجعين الخارجيين لمتطلبات معيار المراجعة المصري رقم (٥٤٥) بشأن مراجعة تقديرات القيمة العادلة، وإبراز دور المراجعين في مراجعة القياس والافصاح عن القيمة العادلة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS 13، ومعيار المحاسبة المصري رقم (٤٥). وقد قام الباحث بحساب صدق الاتساق الداخلي، وكذلك إيجاد معامل الثبات لفقرات قائمة الاستقصاء كما يلي:

أولاً: صدق الاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء:

عرض الباحث قائمة الاستقصاء على مجموعة من المحكمين تتكون من خمسة أعضاء هيئة التدريس في كليات التجارة متخصصين في المراجعة، وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين، وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده، وقد قبلت الفقرات إذا وافق عليها أكثر من (٨٠%) من المحكمين، وعدلت إذا وافق عليها من (٦٠% : ٨٠%) منهم، ورفضت إذا وافق عليها أقل من (٦٠%) من المحكمين، وبذلك خرجت قائمة الاستقصاء في صورتها النهائية.

ثانياً: ثبات وصدق قائمة الاستقصاء:

قام الباحث بقياس مدى قوة واتساق فقرات قائمة الاستقصاء، للتأكد من صدق أداة القياس، فقد تم إيجاد معامل الاتساق الداخلي لجميع فقرات قائمة الاستقصاء ككل، وتبين للباحث أن معامل الثبات للقائمة Alpha بلغ (٩٤.٨٧%) ، وجميعها تطمئن إلى ثبات أداة الدراسة، ومن الجدير بالذكر أن معامل ألفا كرومباك قيمته تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت من الواحد دل ذلك على وجود ثبات عالي يطمئن إلى صدق قائمة الاستقصاء.

٤/٣/٨ الأساليب الإحصائية المستخدمة :

استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف باسم (SPSS) Package for Social Science Statistical ، وما يندرج تحته من تحليل عبر التكرارات والنسب المئوية ، للتعرف على صفات مفردات الدراسة، وتحديد استجابات المستقيمين، كما تم حساب المتوسطات الحسابية، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات قائمة الاستقصاء ، ومن خلاله يمكن ترتيب العبارات من حساب الانحرافات ، بالإضافة إلى معرفة مدى انحراف استجابات عينة الدراسة لكل عبارة من العبارات الواردة بقائمة الاستقصاء.

٥/٣/٨ : تحليل البيانات واختبار الفروض:

١/٥/٣/٨ تحليل بيانات البحث:

استخدم الباحث معيار ليكرت الخماسي في قياس الإجابات على فقرات قائمة الاستقصاء (انظر قائمة الاستقصاء في ملحق (١) ، ويوضح الجدول رقم (٣) مقياس تحديد الأهمية النسبية لفقرات قائمة الاستقصاء:

جدول رقم (٣) : مقياس تحديد الأهمية النسبية

الدرجة	الأهمية
٥	دائماً
٤	غالباً
٣	أحياناً
٢	نادراً
١	مستبعد

كما تم وضع مقياس ترتيبى لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابى مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبى للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤) : مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابى

الوسط الحسابى	الأهمية
أكثر من (٨٠%) إلى (١٠٠%)	عالي التطبيق جداً
أكثر من (٦٥%) إلى أقل من (٨٠%)	عالي التطبيق
أكثر (٥٠) إلى أقل من (٦٥%)	متوسط التطبيق
أكثر (٢٠%) إلى أقل من (٥٠%)	قليل التطبيق
من (صفر) إلى (٢٠%)	عديم التطبيق

وقد قسمت قائمة الاستقصاء إلى ستة أقسام القسم الأول يبين فقرات المتغير الأول" فهم عمليات المنشأة وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر" ، وقد احتوى هذا القسم على (١٢) فقرة. ويبين القسم الثانى فقرات المتغير الثانى " تقييم مناسبة القياس والافصاح عن القيمة العادلة"، وقد احتوى هذا القسم على (١٤) فقرة. ويبين القسم الثالث فقرات المتغير الثالث " استخدام المراجع لعمل الخبير عند تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة"، وقد احتوى هذا القسم على (٦) فقرة. ويبين القسم الرابع فقرات المتغير الرابع " إجراءات المراجعة للاستجابة لمخاطر التحريفات الهامة" ، وقد احتوى هذا القسم على (١٤) فقرة.

ويوضح القسم الخامس فقرات المتغير الخامس " تقييم مدى توافق الإفصاح عن القيمة العادلة مع إطار الإفصاح المالي للمنشأة" وقد احتوى هذا القسم على ( ٨ ) فقرة، ويبين القسم السادس فقرات المتغير السادس " تقييم نتائج إجراءات المراجعة والحصول على تأكيدات الإدارة والاتصال بالمسؤولين عن الحوكمة في المنشأة"، وقد احتوى هذا القسم على ( ٧ ) فقرة، ويتضح مما سبق أن مجموع فقرات قائمة الاستقصاء ( ٦١ ) فقرة. ولقد قام الباحث بتفريغ وتحليل قائمة الاستقصاء من خلال برنامج SPSS الإحصائي، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة ولكل مجال ، وكذلك تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- يتم استخدام التكرارات Frequently ومقاييس النزعة المركزية Measure of central tendency ومقاييس التشتت Measure of Variation من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، من أجل معرفة متوسط الإجابات الخاصة بكل سؤال على حدة ولجميع الأسئلة مجتمعة الخاصة بكل فرض.

- تم تطبيق اختبار T-Test اختبار للعينة الواحدة.

كما حدد الباحث ما يلي:

- معامل الثقة باحتمال (٩٥%)، لتحديد درجة الثقة في بيانات الدراسة.
  - مستوى المعنوية (ألفا) أقل من أو يساوي (٥%) ( $\alpha \leq 0.05$ ).
- وتم إيجاد النسب المئوية لكل بديل من بدائل كل فقرة ، وكذلك المتوسط الحسابي لكل فقرة ، وتم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، حيث تكون آراء أفراد العينة ايجابية على محتوى الفقرة إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة أكبر من (٣) (المتوسط الحيادي) ، أي بوزن نسبي أكبر من (٦٥%)، ومستوى المعنوية (ألفا) أقل من (٥%). وتكون آراء أفراد العينة سلبية على محتوى الفقرة إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة أقل من (٣) (المتوسط الحيادي) أي بوزن نسبي أقل من (٦٥%)، ومستوى المعنوية أكبر من (٥%) الذي حدده الباحث.

٢/٥/٣/٨ اختبار الفرض الأول:

ينص الفرض الأول على أنه " لا يقوم المراجع الخارجي بفهم عمليات المنشأة وأنشطة الرقابة وتقييم المخاطر المرتبطة بمراجعة القياس والإفصاح عن القيمة العادلة عند مراجعة القوائم المالية"، ووفقاً لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات فقد كان الوسط الحسابي لفقرات الفرض الأول (٤.١)، وهي أكبر من الوسط الفرضي (٣) الذي حدده الباحث ، والانحراف المعياري (٠.٨٨)، بمستوى تطبيق لمتطلبات معيار مراجعة تقديرات القيمة العادلة يبلغ (٨٢%). ولقد كان أفضل مستوى تطبيق للفقرات هي الفقرة رقم (١٠)، بمستوى تطبيق

(٩٣%)، وتليها الفقرة رقم (١)، بمستوى تطبيق (٨٦%). ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج اختبار الفرض الأول.

جدول رقم (٥): نتائج اختبار الفرض الأول

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق (%)
١	يجب مراعاة إجراءات الرقابة ذات الصلة على العملية التي تستخدم لتحديد قياس القيمة العادلة.	٤.٣	.٦٦	٨٦
٢	يجب مراعاة خبرة الأشخاص الذين يقومون بتحديد قياس القيمة العادلة.	٤.٢٠	.٩٣	٨٤
٣	يجب مراعاة دور تكنولوجيا المعلومات في قياس القيمة العادلة.	٤.١٠	.٨٨	٨٢
٤	يجب مراعاة أنواع الحسابات التي تتطلب القياس أو الإفصاح عن القيمة العادلة التي تنشأ عن تسجيل المعاملات الروتينية وغير الروتينية.	٤.٠	١.١	٨٠
٥	يجب مراعاة مدى اعتماد عملية المنشأة على منظمة خدمات معينة لتقديم قياس للقيمة العادلة.	٤.٠	١.١٤	٨١
٦	يجب مراعاة مدى استخدام المنشأة لعمل الخبراء في القياس والإفصاح عن القيمة العادلة.	٤.٠	.٩٧	٨٠
٧	يجب مراعاة افتراضات الإدارة الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة.	٣.٩	..٩٩	٧٩
٨	يجب مراعاة الوثائق التي تدعم افتراضات الإدارة المتعلقة بقياس القيمة العادلة.	٣.٩	.٦٩	٧٩
٩	يجب مراعاة الطرق التي تستخدم لتطوير افتراضات الإدارة المتعلقة بقياس القيمة العادلة.	٤.٢٠	١.٠	٨٤
١٠	يجب مراعاة تكامل أنظمة الرقابة وإجراءات الأمن لنماذج التقييم وأنظمة المعلومات ذات الصلة بالقيمة العادلة.	٤.٦٠	.٧٢	٩٣
١١	يجب مراعاة أنظمة الرقابة على تناسق البيانات المستخدمة في نماذج التقييم بالقيمة العادلة وتوقيتها وموثوقيتها.	٣.٩	.٧٥	٧٩
١٢	يجب تقييم المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة لتحديد طبيعة إجراءات المراجعة وتوقيتها ونطاقها.	٤.٠	.٧٢	٨٠
	المتوسط العام لفقرات الفرض الأول	٤.١	.٨٨	%٨٢

### ٣/٥/٣/٨ اختبار الفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني على أنه "لا يقوم المراجع الخارجي بتقييم مدى مناسبة القياس والافصاح عن القيمة العادلة عند مراجعة القوائم المالية". ووفقاً لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات فقد كان الوسط الحسابي لفقرات الفرض الثاني (٤.٣)، وهي أكبر من الوسط الفرضي (٣) الذي حدده الباحث ، والانحراف المعياري (٠.٧٢)، بمستوى تطبيق لمتطلبات معيار مراجعة تقديرات القيمة العادلة يبلغ (٨٧%) . ولقد كان أفضل مستوى تطبيق للفقرات هي الفقرة رقم (١٤)، بمستوى تطبيق (٩٥%)، وتليها الفقرة رقم (١٥) و(١٨) ، بمستوى تطبيق (٩٠%). ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج اختبار الفرض الثاني:

جدول رقم (٦): نتائج اختبار الفرض الثاني

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق (%)
١٣	يجب تقييم ما إذا كان القياس والافصاح عن القيمة العادلة في القوائم المالية يتوافق مع إطار الافصاح المالي الخاص بالمنشأة.	٤.٣	٧٦.	٨٧
١٤	يجب تقييم ما إذا كانت محاسبة الأصول أو الالتزامات التي تتطلب قياس القيمة العادلة مناسبة	٤.٧	٥٣.	٩٥
١٥	يجب تقييم ما إذا كان الافصاح عن قياس القيمة العادلة وعناصر الشك الهامة المتعلقة بها مناسبة بموجب إطار الافصاح المالي للمنشأة	٤.٥	٦٨.	٩٠
١٦	ينبغي أن يدرس المراجع فيما إذا كان قياس القيمة العادلة باستخدام أسعار السوق المعروضة خلافاً لاستخدام نموذج التقييم يتوافق مع تلك الطريقة.	٤.٠	٦٨.	٨٠
١٧	يجب أن يحصل المراجع على أدلة مراجعة مناسبة وكافية ، وفيما إذا كان قد تم احتساب البند بشكل مناسب بموجب إطار الافصاح المالي للمنشأة عندما لا يكون للأصل أو الالتزام سعر معروض في سوق نشط وعندما تكون الطرق الأخرى لتقييم قيمته العادلة على نحو غير مناسب أو عملي.	٤.٠	٩٣.	٨١
١٨	ينبغي على المراجع الاطلاع على تاريخ الإدارة الماضي في تنفيذ أغراضها المعلنة فيما يتعلق بالأصول أو الالتزامات.	٤.٥	٦٤.	٩٠
١٩	يجب مراجعة الخطط المكتوبة والوثائق الأخرى والموازنات ومحاضر الاجتماعات ذات الصلة بالقيمة العادلة.	٤.٤	٦٣.	٨٨

٢٠	يجب على المراجع النظر في قدرة المنشأة على تنفيذ مسار محدد من العمل في ظل الظروف الاقتصادية بما في ذلك المدلولات الضمنية لالتزاماتها التعاقدية	٤.١	٨٩	٨٣
٢١	يجب على المراجع مراعاة قدرة الإدارة على تنفيذ مسار محدد من العمل إذا ارتبطت القدرة بالاستخدام أو الإعفاء من استخدام قياس القيمة العادلة بموجب الإطار المالي للمنشأة	٤.٢	٨٧	٨٥
٢٢	تقوم الإدارة بتقييم المعايير أن وجدت الواردة في إطار الإفصاح المالي للمنشأة بشكل كافي وتطبيقها بشكل مناسب لدعم الطريقة التي تم اختيارها.	٤.٤	٧٥	٨٨
٢٣	يجب أن تكون طريقة التقييم مناسبة في ظروف معينة بالنظر إلى طبيعة الأصل أو الالتزام الذي يتم تقييمه.	٤.٤	٦٨	٨٩
٢٤	يجب أن تكون طريقة التقييم مناسبة فيما يتعلق بمجال الأعمال والصناعة والبيئة التي تعمل فيها المنشأة.	٤.١	٩٠	٨٢
٢٥	يجب على المراجع أن يقيم كيفية افصاح المنشأة عن أسباب الاختلافات في وضع قياسات القيمة العادلة إذا حددت الإدارة أن طرق التقييم المختلفة نتج عنها مجموعة قياسات مختلفة للقيمة العادلة إلى حد كبير.	٤.٤	٦٦	٨٨
٢٦	يجب تقييم فيما إذا يتم تطبيق طريقة المنشأة لقياسات قيمتها العادلة بشكل يتفق مع طريقة التقييم المحددة التي تم الإفصاح عنها.	٤.٣	٥٢	٨٦
	المتوسط العام لفقرات الفرض الثاني	٤.٣	٧٢	٨٧%

#### ٤/٥/٣/٨ اختبار الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث على أنه " لا يقوم المراجع الخارجي باستخدام عمل الخبير عند تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة المتعلقة بقياس تقديرات القيمة العادلة عند مراجعة القوائم المالية ". ووفقاً لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات فقد كان الوسط الحسابي لفقرات الفرض الثالث (٤.٤) ، وهي أكبر من الوسط الفرضي (٣) الذي حدده الباحث ، والانحراف المعياري (٧١) ، بمستوى تطبيق لمتطلبات معيار مراجعة تقديرات القيمة العادلة يبلغ (٨٨%) ، ولقد كان أفضل مستوى تطبيق للفقرات هي الفقرة رقم (٣١) ، بمستوى تطبيق (٩٢%) ، وتليها الفقرة رقم (٢٧) ، بمستوى تطبيق (٩١%) . ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج اختبار الفرض الثالث:

جدول رقم (٧): نتائج اختبار الفرض الثالث

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق (%)
٢٧	يجب أن يحصل المراجع على أدلة مراجعة كافية ومناسبة عند التخطيط لاستخدام الخبير لإثبات أن العمل ملائم لأغراض المراجعة.	٤.٥	.٦٨	٩١
٢٨	يجب مراعاة الأهمية النسبية للبند الذي يتم مراجعته بالنسبة للبيانات المالية للعناصر الأخرى.	٤.٤	.٦٥	٨٨
٢٩	يجب مراعاة مخاطر المعلومات الخاطئة استنادا إلى طبيعة وتعقيد البند المراد مراجعته.	٤.٢	.٦٩	٨٤
٣٠	يجب مراعاة كمية ونوعية أدلة الإثبات الأخرى المتوفرة.	٤.٣	.٧٠	٨٧
٣١	يجب أن يأخذ المراجع في اعتباره فهم الخبير لتعريف القيمة العادلة والطريقة التي سيستخدمها لتحديدها ، وأنها تتوافق مع طريقة الإدارة ومتطلبات الإفصاح المالي.	٤.٦	.٥٧	٩٢
٣٢	يجب أن يقوم المراجع بتقييم مدى ملائمة عمل الخبير كدليل مراجعة.	٤.٢	.٩٧	٨٥
	المتوسط العام لفقرات الفرض الثالث	٤.٤	.٧١	%٨٨

٥/٥/٣/٨ اختبار الفرض الرابع:

ينص الفرض الرابع على أنه "لا يقوم المراجع الخارجي بوضع إجراءات مراجعة للاستجابة لمخاطر التحريفات الهامة في تقديرات القيمة العادلة عند مراجعة القوائم المالية"، ووفقاً لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات فقد كان الوسط الحسابي لفقرات الفرض الرابع (٤.٢)، أكبر من الوسط الفرضي (٣) الذي حدده الباحث ، والانحراف المعياري (٧٨.٠) ، بمستوى تطبيق لمتطلبات معيار مراجعة تقديرات القيمة العادلة يبلغ (٨٥%) ، ولقد كان أفضل مستوى تطبيق للفقرات هي الفقرة رقم (٣٨) ، بمستوى تطبيق (٩٢ % )، وتليها الفقرة رقم (٣٤) ، بمستوى تطبيق (٩٠%). ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج اختبار الفرض الرابع:

جدول رقم (٨): نتائج اختبار الفرض الرابع

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق (%)
٣٣	ينبغي مراجعة القياس والافصاح عن القيمة العادلة للمنشأة بناءً على تقييم المخاطر المتأصلة والرقابية.	٤.١	.٩٥	٨٣
٣٤	يجب مراجعة الافتراضات الهامة للإدارة ونموذج التقييم والبيانات الضمنية المتعلقة بالقيمة العادلة	٤.٥	.٦٨	٩٠
٣٥	يجب وضع تقديرات مستقلة للقيمة العادلة لتوثيق مدى مناسبة قياسها.	٤.٣	.٧٣	٨٦
٣٦	يجب دراسة اثر الإحداث اللاحقة على قياس القيمة العادلة والافصاح عنها في القوائم المالية.	٤.٣	.٩١	٨٧
٣٧	يجب مراجعة ما إذا كانت الافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المنشأة بشأن القيمة العادلة معقولة.	٤.٣	.٦٩	٨٧
٣٨	يجب مراجعة ما إذا كان قد تم قياس القيمة العادلة باستخدام نموذج مناسب.	٤.٦	.٦٢	٩٢
٣٩	يجب مراجعة ما إذا كانت الإدارة قد استخدمت معلومات ذات صلة كانت متاحة على نحو معقول عند القياس بالقيمة العادلة.	٤.٤	.٧٤	٨٨
٤٠	ينبغي على المراجع تقييم ما إذا كانت الافتراضات الهامة التي تستخدمها الإدارة في قياس القيمة العادلة سواء تم أخذها بشكل فردي أو كوحدة كاملة توفر أساس معقول للقياس والافصاح عن القيمة العادلة في القوائم المالية للمنشأة.	٣.٩	.٨٢	٧٩
٤١	يجب على إدارة المنشأة إذا اعتمدت الإدارة على المعلومات التاريخية في وضع الافتراضات أن تبين مبررات الاعتماد على هذه البيانات.	٤.٤	.٦٦	٨٩
٤٢	يجب على المراجع أن يتوقع استبدال حكمه بحكم إدارة المنشأة.	٤.٢	.٨٧	٨٥
٤٣	تدقيق النموذج وتقييم ما إذا كان النموذج مناسب والافتراضات المستخدمة	٣.٩	.٨٨	٧٩
٤٤	ينبغي مراجعة البيانات التي تستخدم للقياس والافصاح عن القيمة العادلة، وتقييم ما إذا تم تحديدها بشكل مناسب من هذه البيانات وافتراضات الإدارة.	٣.٩	.٨٣	٧٨
٤٥	يجب على المراجع تقييم ما إذا كانت البيانات التي تقوم على أساسها قياس القيمة العادلة والبيانات المستخدمة في عمل الخبير دقيقة وكاملة وملائمة.	٤.٢	.٧٨	٨٥

٤٦	يجب على المراجع عند تقييم ما إذا كانت البيانات التي تقوم على أساسها قياس القيمة العادلة أن تتضمن إجراءات مراجعة مثل التحقق من مصدر البيانات وإعادة قياس القيمة العادلة، ومراجعة المعلومات لضمان دقة القياس.	٤.٠	٨٠	٨٠
	المتوسط العام لفقرات الفرض الرابع	٤.٢	٧٨	٨٥%

#### ٦/٥/٣/٨ اختبار الفرض الخامس:

ينص الفرض الخامس على أنه "لا يقوم المراجع الخارجي بتقييم مدى توافق الإفصاح عن القيمة العادلة مع إطار الإفصاح المالي للمنشأة عند مراجعة القوائم المالية"، ووفقاً لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات فقد كان الوسط الحسابي لفقرات الفرض الخامس (٤.٤)، أكبر من الوسط الفرضي (٣) الذي حدده الباحث، والانحراف المعياري (٠.٦١)، بمستوى تطبيق لمتطلبات معيار مراجعة تقديرات القيمة العادلة يبلغ (٨٩ %)، ولقد كان أفضل مستوى تطبيق للفقرات هي الفقرة رقم (٤٧)، بمستوى تطبيق (٩٧ %)، وتليها الفقرة رقم (٥١)، بمستوى تطبيق (٩٣ %). ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج اختبار الفرض الخامس:

#### جدول رقم (٩): نتائج اختبار الفرض الخامس

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية (%)
٤٧	يجب على المراجع أداء نفس أنواع إجراءات المراجعة كتلك التي تستخدم في مراجعة قياس القيمة العادلة المعترف به في القوائم المالية.	٤.٨	٣٧	٩٧
٤٨	يجب على المراجع لحصول على أدلة اثبات مناسبة وكافية تثبت أن مبادئ التقييم مناسبة وفقاً لإطار الإفصاح المالي للمنشأة، ويتم الإفصاح عن طريقة التقييم والافتراضات الهامة المستخدمة بشكل مناسب.	٤.٤	٥٦	٨٩
٤٩	يجب على المراجع تقييم احتمال أن تكون المعلومات غير مناسبة في سياق البيانات المالية.	٤.٢	٧٦	٨٥
٥٠	يجب على المراجع أن يقيم ما إذا كانت المنشأة قد قامت بالإفصاح المناسب عن معلومات القيمة العادلة كما تطلب ذلك إطار الإفصاح المالي للمنشأة.	٤.٣	٥٧	٨٧
٥١	إذا تضمن بند معين درجة عالية من الشك في القياس يجب تقييم ما إذا كان الإفصاح كافي لمستخدمي القوائم المالية	٤.٦	٥٦	٩٣
٥٢	يجب التأكد من أن المنشأة امتثلت لمتطلبات المحاسبة والإفصاح	٤.٤	٧٨	٨٨

			المتعلقة بالتغيرات في طريقة التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة.
٨٣	.٦٩	٤.١	يجب تقييم مدى ملائمة الإفصاح المطلوبة عندما يلغى الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة بموجب إطار الإفصاح المالي للمنشأة لأنه من غير العملي تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية في هذه الظروف.
٩٠	.٥٦	٤.٥	يجب تقييم ما إذا كان قد تم التعبير بشكل خاطئ عن البيانات المالية بسبب الابتعاد عن إطار الإفصاح المالي إذا لم تفسح المنشأة بشكل ملائم عن معلومات القيمة العادلة التي يتطلبها إطار الإفصاح المالي.
%٨٩	.٦١	٤.٤	المتوسط العام لفقرات الفرض الخامس

### ٧/٥/٣/٨ اختبار الفرض السادس:

ينص الفرض السادس على أنه "لا يقوم المراجع الخارجي بتقييم نتائج إجراءات المراجعة والحصول على تأكيدات الإدارة والاتصال بالمسؤولين عن الحوكمة في المنشأة بشأن القياس والإفصاح عن القيمة العادلة عند مراجعة القوائم المالية"، ووفقاً لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات فقد كان الوسط الحسابي لفقرات الفرض السادس (٤.٤)، أكبر من الوسط الفرضي (٣) الذي حدده الباحث، والانحراف المعياري (٠.٦٦)، بمستوى تطبيق لمتطلبات معيار مراجعة تقديرات القيمة العادلة يبلغ (٨٨%)، ولقد كان أفضل مستوى تطبيق للفقرات هي الفقرة رقم (٥٩)، بمستوى تطبيق (٩٣%)، وتليها الفقرة رقم (٦٠)، بمستوى تطبيق (٨٩%). ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج اختبار الفرض السادس:

### جدول رقم (١٠): نتائج اختبار الفرض السادس

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية (%)
٥٥	ينبغي تقييم كفاية وملائمة أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها بالإضافة إلى اتساق تلك الأدلة مع أدلة أخرى وتقييمها خلال المراجعة عند إجراء التقييم النهائي بشأن توافق القياس والإفصاح عن القيمة العادلة وإطار الإفصاح المالي للمنشأة.	٤.٣	.٧٣	٨٦
٥٦	يجب الحصول على تأكيدات من الإدارة فيما يتعلق بمدى معقولية الافتراضات الهامة بما في ذلك ما إذا كانت تعكس بشكل مناسب نية الإدارة وقدرتها على تنفيذ أعمال محددة	٤.٤	.٧٢	٨٨

			بالنيابة عن المنشأة حيثما كان مناسباً للقياس والافصاح عن القيمة العادلة.
٨٨	.٦٦	٤.٤	٥٧ يجب مراجعة مدى مناسبة طرق القياس بما في ذلك الافتراضات ذات العلاقة المستخدمة من قبل الإدارة في تحديد القيم العادلة ضمن إطار الإبلاغ المالي المعمول به ومدى الاتساق في تطبيق هذه الطرق.
٨٧	.٥٧	٤.٣	٥٨ يجب مراجعة الأساس الذي تستخدمه الإدارة لتخطي الافتراض المتعلق باستخدام القيمة العادلة المنصوص عليها بموجب إطار الإفصاح المالي للمنشأة.
٩٣	.٥٦	٤.٦	٥٩ يجب مراجعة مدى اكتمال ومناسبة الإفصاح المتعلق بالقيمة العادلة بموجب إطار الإفصاح المالي للمنشأة.
٨٩	.٧٠	٤.٤	٦٠ يجب مراجعة ما إذا كانت الإحداث اللاحقة تتطلب إجراء تعديل على قياس وإفصاح القيمة العادلة الواردة في البيانات المالية.
٨٨	.٧٤	٤.٤	٦١ يجب أن يأخذ المراجع في الحسبان طبيعة الافتراضات الهامة المستخدمة في قياس القيمة العادلة، ودرجة الذاتية المرتبطة بوضع الافتراضات، والأهمية النسبية للبنود التي تم قياسها بالقيمة العادلة، بسبب عدم التأكد الذي يحيط بقياس القيمة العادلة ، ويمكن أن يكون له أثر محتمل على البيانات المالية، لأي مخاطر ذات أهمية إدارية.
%٨٨	.٦٦	٤.٤	المتوسط

ويوضح الجدول رقم (١١) المتوسط العام لكل فقرات الفروض الستة وفقاً لقائمة الاستقصاء، والمتوسط العام لكل الفروض وذلك على النحو التالي:

جدول رقم : (١١) ملخص نتائج تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

الترتيب	مستوى التطبيق %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	فروض الدراسة
السادس	٨٢	٨٨.	٤.١	الفرض الأول
الرابع	٨٧	٧٢.	٤.٣	الفرض الثاني
الثالث	٨٨	٧١.	٤.٤	الفرض الثالث
الخامس	٨٥	٧٨.	٤.٢	الفرض الرابع
الأول	٨٩	٦١.	٤.٤	الفرض الخامس
الثاني	٨٨	٦٦.	٤.٤	الفرض السادس
-	%٨٧	٧٣.	٤.٣	المتوسط العام

ولقد أستخدم الباحث اختبار One Sample T-Test لاختبار فرضيات الدراسة ، وعند مستوي ثقة (٩٥%)، ومستوى معنوية (٥%)، ويوضح الجدول (١٢) نتائج اختبار فروض الدراسة كما يلي:

جدول رقم (١٢) : نتائج اختبارات الفروض

فروض الدراسة	T المحسوبة	P-Value	الوسط الحسابي	النتيجة
الفرض الأول	18.816	.000	4.1359	قبول الفرض البديل
الفرض الثاني	23.723	.000	4.3495	قبول الفرض البديل
الفرض الثالث	23.565	.000	4.4154	قبول الفرض البديل
الفرض الرابع	25.799	.000	4.2670	قبول الفرض البديل
الفرض الخامس	30.861	.000	4.4769	قبول الفرض البديل
الفرض السادس	30.00	.000	4.4440	قبول الفرض البديل

ويتضح من نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية (١.٩٩)، وأن الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي الذي حدده الباحث (٣)، وأن مستوى المعنوية P-Value (٠.٠٠٠) أقل من مستوى المعنوية الذي حدده الباحث (٥%)، وذلك لكل فروض الدراسة، ويعني ذلك عدم صحة فروض الدراسة ، أي رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل، مما يؤكد عدم صحة فروض الدراسة.

٤/٨ النتائج والتوصيات:

١/٤/٨ النتائج:

يعتبر من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- ١- بلغ المتوسط العام لمستوى تطبيق متطلبات معيار مراجعة تقديرات القيمة العادلة والافصاح عنها (٨٧%) من جانب المراجعين الخارجيين في البيئة المصرية، عند مراجعة القوائم المالية للمنشأة.
- ٢- بلغ أعلى مستوى تطبيق متطلبات معيار مراجعة تقديرات القيمة العادلة والافصاح عنها (٨٩%) من جانب المراجعين الخارجيين في البيئة المصرية، ويتمثل في تقييم مدى توافق الافصاح عن القيمة العادلة مع إطار الافصاح المالي للمنشأة عند مراجعة القوائم المالية للمنشأة.
- ٣- بلغ أقل مستوى تطبيق متطلبات معيار مراجعة تقديرات القيمة العادلة والافصاح عنها (٨٢%) من جانب المراجعين الخارجيين في البيئة المصرية، ويتمثل في فهم عمليات

المنشأة وأنشطة الرقابة وتقييم المخاطر المرتبطة بمراجعة القياس والافصاح عن القيمة العادلة عند مراجعة القوائم المالية للمنشأة.

٢/٤/٨ التوصيات:

- يوصي الباحث المراجعين الخارجيين بضرورة دراسة عمليات المنشأة وأنشطة الرقابة وتقييم المخاطر المرتبطة بمراجعة القياس والافصاح عن القيمة العادلة عند مراجعة القوائم المالية، وقد كان مستوى التطبيق لهذا المتغير (٨٢%) أقل مستوى تطبيق وفقاً لنتائج الدراسة بالمقارنة بباقي متغيرات الدراسة.

- يوصي الباحث الجهات المهنية والحكومية المصرية المسئولة عن معايير المحاسبة والمراجعة بعقد الدورات التدريبية للمراجعين في المحاسبة عن القيمة العادلة، وإجراءات مراجعة القيمة العادلة الواردة بالقوائم المالية للمنشأة.

٥/٨ الدراسات المستقبلية المقترحة:

يقترح الباحث إجراء دراسة عن أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على الوعاء الضريبي للمنشأة في البيئة المصرية، كما يقترح الباحث إجراء دراسة تحليلية مقارنة لمعايير المحاسبة عن القيمة العادلة.

٦/٨ المراجع:

١/٦/٨ المراجع باللغة العربية:

١- وزارة الاستثمار، قرار وزير الاستثمار رقم (١٦٦) لسنة ٢٠٠٨ بشأن معايير المراجعة المصرية، معيار المراجعة المصري رقم (٥٤٥) مراجعة قياس القيمة العادلة والافصاح عنها.

٢- وزارة الاستثمار، قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بشأن معايير المحاسبة المصرية المعدلة، معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) قياس القيمة العادلة.

٢/٦/٨ المراجع باللغة الإنجليزية:

1. A Critical Review, Australian Accounting Review No. 78 Vol. 26 Issue 3,2016 , pp.312 :325.
2. Appah, Ebimobwei & Ogiriki, Tonye, Fair Value Accounting & Challenges of Audit Practice in Nigeria , Research Journal of Finance and Accounting, Vol.9, No.14, 2018 , PP. 16 :24.
3. Auditing and Assurance standards Board (AASB) ,International Standard on Auditing (ISA) 545 ,International Standard on Auditing (ISA) 545, "Auditing

- Fair Value Measurements and Disclosures”,  
[http://www.ifac.org/system/files/downloads/2008\\_Auditing\\_Handbook\\_A155\\_ISA\\_545.pdf](http://www.ifac.org/system/files/downloads/2008_Auditing_Handbook_A155_ISA_545.pdf).
4. Bell, T.B. and Griffin, J.B. Commentary on auditing high-uncertainty fair value estimates. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 31(1),2012, pp.147:155.
  5. Benston G., The shortcomings of fair value accounting described in SFAS 157 , *Journal of accounting and public policy* , 27, 2008, pp.101:114.
  6. Blaik Wilson et al., IFRS.13, fair value measurement-Incorporating credit risk into fair values,2012,p.6. Available at: <http://www.reval.com,Inc>.
  7. convergence, *Accounting and Finance* 52, 2012, pp.21:46.
  8. Daifei Yao et al., Determinants of discretionary fair value measurements
  9. Danimir Gulin et al., Application of the Fair Value Concept
  10. Dixon, J. and Frolova, Y. Accounting for good governance: The fair value challenge. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 13(3), 2013, pp. 318:331.
  11. Erenst & Young, IFRS. Erenst & Young, IFRS 13 Fair value Measurement 2012, PP. 2-6. Available at: <http://www.ey.com>.
  12. FRS Foundation. (2011). International Financial Reporting Standard 13
  13. IFRS Foundation. (2012). International Financial Reporting Standards 2012. Weinheim: Wiley-VCH
  14. IFRS Foundation. (2014). About the IFRS Foundation and the IASB. <http://www.ifrs.org/The-organisation/Pages/IFRS-Foundation-and-the-IASB.aspx>.
  15. in Function of Achievement the Objectives of Financial Statement Users, *Management and Entrepreneurship, Eurasian Studies in Business and Economics* 5, pp. 553:570, 2017.
  16. International accounting Standards Board (IASB) International Financial Reporting Standard (IFRS), IFRS. 13, Fair value Measurement, December 2012, Paras. 16, 19.
  17. International accounting Standards Board (IASB) International Financial Reporting Standard (IFRS), IFRS. 13, Fair value Measurement, December 2012.

18. Johnson, S. Public Company Accounting Oversight Board (pcaob); Can Auditors Handle Fair Value CFO.com, 7 June,2007.
19. Jordan, C. E., Clark, S. J., & Pate, G. R. ,The debate over fair value reporting: fact or fiction? Using Benford's law to find answers. *The CPA Journal*, 83(2), 2013, pp. 46:51.
20. Josef Jilek, 'Fair Value' of Core Deposits in the EU version of IFRS:
21. Kulikova, L.I., Samitova, A.R. and Aletkin, P.A. Investment property measurement at fair value in the financial statements, *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 6(1), 2015, pp. 401: 405.
22. Kumarasiri, J, and Fisher, R. Auditors' perceptions of fair value accounting: Developing country evidence. *International Journal of Auditing*, 15(1) 2011,pp. 66:87.
23. L. Malone et al., IFRS non-GAAP earnings disclosures and fair value
24. Leonard et al., Fair Value Measurement versus Historical Cost Accounting: A Comparative Effect on Firms' Performance in Nigeria, *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol.9, No.10, pp. 165:175, 2018.
25. M. Ghafeer & A. Abdul Rahman , he Impact of Fair Value Measurements on Income Statement IFRS 13 "an Application Study in Insurance Companies", *Research Journal of Finance and accounting*, Vol.5, No. 16, 2014, pp. 120: 127.
26. M. Reaah & Sohaimat, The Relationship between Adoption of Fair Value Accounting Standards and Changes in Stock Prices, *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol.7, No.12, 2016, pp. 34:37.
27. Magnan,M.,Menini, A., & Parbonetti, A. ,Fair value accounting: Information or confusion for financial markets? *Review of Accounting Studies*, 20 (1), 2015 ,pp. 559:591.
28. Mala, R., and P. Chand, Effect of the global financial crisis on accounting
29. Malone, L., A. Tarca, and M. Wee, IFRS non-GAAP earnings disclosures and fair value measurement, *Accounting and Finance* 56, 2016, pp.59:97.
30. Measurement, *Accounting and Finance* 56 ,2016, pp. 59:97.
31. Oyebisi et al., Fair value measurement ( IFRS13) and investing decision: The stand point of accounting

- academics and auditors in Lagos and Ogun state, Nigeria, *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, Volume 22, Issue 1, 2018,pp.1:12.
32. Ramanna, K. and Watts, R. Evidence from goodwill non-impairment on the effects of using unverifiable estimates in financial reporting, working paper (no. 09-106, Harvard Business School, 2009.
  33. Singh, J.P. and Doliya, P., On the audit of fair value measurements, *Economic Horizons*, 17 (1), 2015,pp. 59:69.
  34. the case of Level 3 assets in the banking sector, 2018.
  35. Thornton, G. (2011). IFRS news special edition. USA: Grant Thornton International limited.
  36. Wood, M., Humphrey, C., Dowd, K., and Liu, Y. Crunch time for bank audits? Questions of practice and the scope of dialogue. *Managerial Auditing Journal*, 24(2),2009, pp.114:134.